مقدمة

لماذا تُعدّ إحصاءات النوع الاجتماعي ذات أهمية بالغة على صعيد خطة التنمية المستدامة لعام 2030؟

«يجب أن تركز خطة الامم المتحدة للتنمية ليس فقط على إزالة فوارق معينة بين الإناث والذكور ورصد التقدم فيها، بل أيضاً على تغيُّر جميع الظروف والعوامل التي تسهم في استمرار أي شكل من أشكال عدم المساواة بين الجنسين، والعنف ضد المرأة، والتمييز والتفاوت في التقدم الإنمائي بين الرجال والنساء والفتيان والفتيات. ويجب أن يكون تمكين المرأة والفتاة وحماية حقوقها من ركائز خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015». أعضاء فريق عمل منظومة الامم المتحدة المعني بخطة الامم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015، المستقبل الذي نريد للجميع، تقرير إلى الأمين العام، نيويورك، حزيران/يونيو 2012.

إن تحقيق التنمية الحقيقية والمستدامة للجميع يتطلب التركيز على المسائل التي تتجلى من خلالها الحاجة إلى إحداث تغيير اجتماعي واقتصادي، وذلك من خلال الكشف عن الفجوات وما يقع من ظلم وعنف تجاه الفئات الأكثر تهميشاً والأكثر استضعافاً بين السكان. فالنساء والفتيات اللاتي يمثّلن نصف سكان العالم لم تتعرضن للتهميش فحسب بل كذلك للاستغلال والإيذاء، ويرجع ذلك أساساً إلى عدم تمكينهن من تقاسم الجهود الإنمائية والاستفادة منها بشكل كامل. إن تقدّم النساء والفتيات وتمتعهن بالمساواة بين الجنسين وتمكينهن تُعَدّ جميعها عناصر أساسية لتحقيق التنمية المستدامة للجميع.

وكان مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بالمرأة في بيجين في الصين قد شهد في عام 1995 اعتماد منهاج عمل بيجين الذي يوفر للحكومات نطاق عمل مهم وشامل لضمان المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ويتناول الشواغل الإنمائية الأساسية. والأهم من ذلك، حدد منهاج عمل بيجين اثني عشر مجالَ عملٍ حاسم من أجل تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين، وقد أرشدت هذه المجالات منذ ذلك الحين التوجهات العالمية ومن ضمن ذلكً في الدول العربية. وقد كانت هذه المنصة أيضاً من أوائل وسائل تحديد نطاق عمل واضح يهدف إلى إنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي واستخدامها. ويدعو الهدف الاستراتيجي حاء (3) من منهاج عمل بيجين البلدان إلى «توفير ونشر بيانات ومعلومات مفصلة حسب النوع الاجتماعي لأغراض التخطيط والتقييم».

منهاج عمل بيجين: 12 مجالاً حاسماً

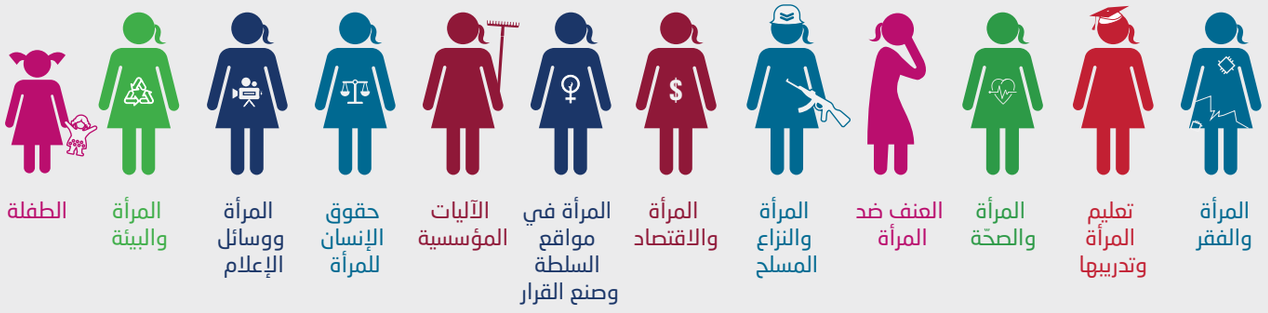

اعترفت الدول العربية بأهمية البيانات في رصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والمساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات. وفي أيار/مايو 2008، اعتمدت البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) القرار 286 (د-25) بشأن إحصاءات النوع الاجتماعي لأغراض المساواة وتمكين المرأة الذي يدعو البلدان إلى جمع مؤشرات النوع الاجتماعي وتحليلها ونشرها مع معلومات تفصيلية للمساعدة في صياغة سياسات وبرامج تتصل بالنوع الاجتماعي وتراعيه. وهذا التزامٌ واضحٌ بتكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز القدرات الإحصائية وتفصيل البيانات[1]. إنّ تحسين توافر إحصاءات النوع الاجتماعي واستخدامها كي تستنير بها السياسات أمر بالغ الأهمية لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويعتمد تحليل النوع الاجتماعي الذي يكشف أوجه الاختلاف والتشابه بين النساء والرجال والفتيات والفتيان على البيانات المفصلة. ويمكن دراسة القضايا المختلفة من خلال مجموعة من الخصائص، مثل العمر، والموقع الجغرافي، والحالة الزواجية، والمستوى التعليمي، وحالة العمالة، وخصائص كثيرة أخرى. فالاستثمار في إحصاءات النوع الاجتماعي سوف يؤدي إلى تحسين جودة الإحصاءات، وهو ما سيشجع بدوره على اتخاذ قرارات مستنيرة في جميع مجالات التنمية.

يصدر التقرير العربي لفجوة النوع الاجتماعي في وقت بالغ الأهمية يتكثف فيه النقاش حول تحقيق التنمية المستدامة للجميع في المنطقة، تدفعه الحاجة إلى مجتمعات أكثر شمولاً قادرةٍ على إحداث تغيير في العالم. ويقدم التقرير معلومات بالغة الأهمية من خلال مؤشرات المساواة بين الجنسين بغية تسريع وتيرة التقدم في العالم العربي وصولاً إلى مجتمع أكثر إنصافاً بين الإناث والذكور، بما في ذلك المؤشرات التي تتضمنها أهداف التنمية المستدامة. وهو يقيّم حالة النساء والفتيات مقارنة بالرجال والفتيان بهدف الوقوف على التحديات والعوائق التي تواجهها مجتمعاتنا في سبيل أن تصبح أكثر شمولاً على مستوى السياقات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

ينقسم التقرير العربي لفجوة النوع الاجتماعي إلى تسعة فصول تشمل أكثر من 200 مؤشر تتجلى من خلال ما يزيد على 200 رسم بياني وجدول بالإضافة إلى المخططات البيانية. الفصل الأول عبارة عن مدخل إلى المنطقة العربية من منظور النوع الاجتماعي، ويشدد هذا الفصل على أهمية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وعدم استثناء أحد، فضلاً عن إطار مؤشرات النوع الاجتماعي ومصادر المعلومات المستخدَمة في هذا التقرير.

ويغطي الفصل الثاني موضوع السكان والحياة الأسرية. أما الفصل الثالث فيتعلّق بالصحة والرفاه والصحة الإنجابية وصحة الأطفال والمراهقين. ويتطرق الفصل الرابع إلى وضع الأشخاص ذوي الإعاقة، والفجوات القائمة بينهم وبين الأشخاص بدون إعاقة من حيث الشيخوخة والتعليم والعمل. ويتطرق الفصل الخامس إلى فجوات النوع الاجتماعي في جميع مستويات التعليم، بما في ذلك الإلمام بالقراءة والكتابة والأطفال غير الملتحقين بالتعليم في المنطقة العربية. وأما الفصل السادس فيعرض معلومات عن فجوة النوع الاجتماعي في العمل، ويتضمن معلومات عن البيئة التمكينية في البلدان، والمشاركة في القوى العاملة، والعمل في القطاعات المختلفة، والعمل المأجور وغير المأجور، والبطالة.

ويتطرق الفصل السابع إلى السلطة وصنع القرار ويتضمن معلومات بشأن حق التصويت والفجوات على مستوى الوزارات والبرلمان والحكومة المحلية والوظائف ذات العلاقة بالقضاء، ومن ضمن ذلك المحامون والمديرون وأعضاء المجالس، نساءً ورجالاً. أما الفصل الثامن فيعرض معلومات عن العنف ضد النساء والفتيات، وبوجه خاص فيما يتعلق بالزواج المبكر وختان الإناث والعنف الزوجي والاتجار بالبشر وعمالة الأطفال. وأخيراً، يغطي الفصل التاسع موضوع البيئة، وإمكانية الوصول إلى المياه المأمونة والصرف الصحي والكهرباء.

وقد استخدم التقريرُ تفصيلات حسب الفئات العمرية والثروة والموقع الجغرافي، وذلك عند توفر أحدث البيانات، من أجل إعطاء معلومات معمّقة حول أبعاد عدم المساواة التي تسهم في الفجوات القائمة بين الإناث والذكور. وتمت الاستفادة كذلك بالكامل من المعلومات المتعلقة بالشباب، حيثما وجدت البيانات ذات العلاقة، للكشف عن الفجوات بين المراهقات والمراهقين في المنطقة العربية.

ويستند التقرير أيضاً إلى مصادر بيانات متعددة، وطنية ودولية، من أجل تبيان أسباب فجوة النوع الاجتماعي في العالم العربي. وتتوفر مجموعة البيانات الكاملة على موقع شعبة الإحصاء الخاص بقاعدة بيانات النوع الاجتماعي من خلال الرابط الإلكتروني:
https://data.unescwa.org/

1. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، دور الإحصاءات الرسمية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية: توافر البيانات حول أهداف التنمية المستدامة. E/ESCWA/SD/2017/IG.1/4 (Part I) (بيروت، 2017).